فنزلت في جملة من الحديث كنت اعلو فيها عنهم وقال الحافظ ابو
طالب احمد بن نصر شيخ الدارقطني من يصبر على ما يصبر عليه
النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث منها
بشي قلت وكان عنده عاليا عن قتيبة عنه ولم يحدث بها لا
في السنن ولا في غيرها وقال محمد بن معوية الاحمر الراوي عن النسائي
ما معناه قال النسائي كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول
الا انه لم يبين علته والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله وقال
ابو الحسن المعافري اذا نظرت الى ما يخرجه اهل الحديث فما خرجه
النسائي اقرب الى الصحة مما خرجه غيره وقال ابن رشيد كتاب
النسائي ابدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا واحسنها ترصيفا
وكان كتابه جامعا بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان
العلل وفي الجملة فكتاب النسائي اقل الكتب بعد الصحيحين حديثا
ضعيفا ورجلا مجروحا ويقاربه كتاب ابي داود وكتاب الترمذي
ويقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه فانه تفرد فيه باخراج
احاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الاحاديث وبعض
تلك الاحاديث لا تعرف الا من جهتهم مثل حبيب بن ابي حبيب
كاتب مالك والعلاء بن زيد وداود بن المحبر وعبد الوهاب
بن الضحاك واسمعيل بن زياد السكوني وعبد السلام بن ابي
الجنوب وغيرهم واما ما حكاه ابن طاهر عن ابي زرعة الرازي
انه نظر فيه فقال لعل لا يكون فيه تمام ثلثين حديثا
مما في اسناده ضعف فهي حكاية لا تصح لانقطاع اسنادها وان كانت محفوظة
فلعله اراد ما فيه من الاحاديث الساقطة الى الغاية او كان ما
راى من الكتاب الا جزءا منه فيه هذا القدر وقد حكم ابو زرعة

على احاديث كثيرة منه بكونها باطلة او ساقطة او منكرة وذلك
محكي في كتاب العلل لابن ابي حاتم ~~وكان الحافظ صلاح الدين~~
~~العلائي لابن ابي حاتم~~ وكان الحافظ صلاح الدين العلائي يقول
ينبغي ان يعد كتاب الدارمي سادسا للكتب الخمسة بدل كتاب
ابن ماجه فانه قليل الرجال الضعفاء نادر الاحاديث المنكرة
والشاذة وان كانت فيه احاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك
اولى من كتاب ابن ماجه قلت وبعض اهل العلم لا يعد
السادس الا الموطا كما صنع رزين السرقسطي وتبعه المجد ابن
الاثير في جامع الاصول وكذا غيره وحكى ابن عساكر ان اول من
اضاف كتاب ابن ماجه الى الاصول ابو الفضل ابن طاهر وهو كما
قال فانه عمل اطرافه معها وصنف جزءا في شروط الائمة الستة
فعده معهم ثم عمل الحافظ عبد الغني كتاب الكمال في اسماء الرجال
الذي هذبه الحافظ الحجاج المزي فذكرهم فيه وانما عدل ابن طاهر ومن
تبعه عن عد الموطا الى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطا على
الكتب الخمسة من الاحاديث المرفوعة يسيرة جدا بخلاف ابن
ماجه فان زياداته اضعاف زيادات الموطا فارادوا بضم كتاب
ابن ماجه الى الخمسة تكثير الاحاديث المرفوعة والله اعلم ومن هنا
نشا ضعف طريقة من صنف في الاحكام بحذف الاسانيد من
الكتب المذكورة كابي البركات ابن تيمية فانهم يخرجون الحديث
منها ويعزونه لها من غير بيان صحته او ضعفه واعجب من ذلك
ان الحديث يكون في الترمذي وقد ذكر علته وخرجه منه مقتصرا
على قولهم رواه الترمذي معرضين عن ما ذكر من علته وقد
تتبع ابو الحسن ابن القطان الاحاديث التي سكت عبد الحق في احكامه

ابو الحجاج المزي

Copyright © King Saud University